● أخبار قصيرة

إيران تصدّر ما يقرب من ١٠٠ ألف طن من الفستق إلى ٧ دول

تمّ تصدير ١٠٠ ألف طن من الفستق بقيمة ٧٣٠ مليون دولار إلى ٦٧ دولة حول العالم، من بينها ١٨ دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وذلك حتى نهاية ديسمبر من هذا العام.
وأعلن المدير العام لمكتب الفواكه المجففة والباردة التابع لدائرة شؤون البستنة في وزارة الجهاد الزراعي، أنه وفقًا للإحصاءات الرسمية الصادرة عن مصلحة الجمارك الإيرانية، تم تصدير ما يقرب من ١٠٠ ألف طن من الفستق (الفستق المقشر، وحبوب الفستق، وحبوب الفستق الأخضر، وغيرها من المنتجات ذات الصلة) إلى الدول المستهدفة خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام إلى تركيا والهند والإمارات العربية المتحدة وروسيا وقيرغيزستان والعراق وكازاخستان وباكستان والصين.
وأضاف داريوش سالم بور: شهد العام الماضي أداء غير مسبوق في إنتاج وتجهيز وتصدير الفستق في البلاد، حيث تم تصدير أكثر من ١٧٥ ألف طن بقيمة ١/٧ مليار دولار.
وأكد أن إنتاج وتصدير الفستق يتم وفقًا للمعايير الوطنية والدولية، قائلاً: بدأت وزارة الجهاد الزراعي برنامج "العمل التكميلي" بالتعاون مع الجهات المعنية، كوزارة التعليم الطبي والهيئة الوطنية للمواصفات والمقاييس، منذ العام الماضي لضمان استدامة إنتاج وتصدير هذا المنتج القيّم. وأضاف: إن إنتاج الفستق الطازج والمجفف في البلاد عام ٢٠٢٥ بلغ نحو ٣٠٠ ألف طن. وتابع: تحتل إيران، بأكثر من ٦٠٠ ألف هكتار من بساتين الفستق، المرتبة الأولى عالميًا من حيث المساحة المزروعة.
وقال سالم بور: بالإضافة إلى توريد واستهلاك جزء كبير من الفستق الطازج محلياً، يتم توريد معظم الفستق المجفف إلى الأسواق المحلية والأجنبية على حد سواء.

تصدير ١٠٠ ألف غصن ورد من محافظة كهكيلويه وبويرأحمد

أعلن رئيس منظمة الجهاد الزراعي في كهكيلويه وبويرأحمد عن تصدير ١٠٠ ألف غصن ورد من إنتاج المحافظة إلى دول الخليج الفارسي هذا العام.
وقال رضا فرازي: تبلغ مساحة البيوت المحمية المخصصة لزراعة الورود في المحافظة ١٤/٣ هكتار، موزعة على ٣٣ وحدة، وقد أنتجت هذه البيوت ما مجموعه ١٦/٧٥٠/٠٠٠ غصن ورد هذا العام. وصرح: يُباع جزء كبير من إنتاج الورود في المحافظة، بالإضافة إلى الصادرات، في الأسواق المحلية، خاصة في المدن الكبرى مثل طهران.
وأكد فرازي على إستدامة إنتاج هذا المنتج في البيوت المحمية، مشيرًا إلى أنه بفضل التحكم في الظروف البيئية داخل البيوت المحمية، لا تؤثر العوامل الطبيعية الضارة، كالجفاف والبردوالحر الشديدين والرياح، بشكل ملحوظ على انخفاض إنتاج الورود، ويستمر إنتاج هذا المنتج بثبات على مدار العام تقريبًا.
وفي الختام وفي معرض حديثه عن تطوير مدن البيوت المحمية في المحافظة، أعلن فرازي عن توفر منصة مناسبة للاستثمار وزيادة إنتاج هذا المنتج، ودعا الراغبين في الاستثمار إلى مراجعة منظمة كهكيلويه وبوير أحمد للجهاد الزراعي لمزيد من المعلومات.

خلال العام ونصف العام الماضيين

من كسر قيود الحظر إلى توسيع الطاقة.. إنجازات غير مسبوقة لقطاع النفط الإيراني

الوفاق/ تمكّنت صناعة النفط الإيرانية خلال العام ونصف العام الماضيين، وعلى الرغم من استمرار العقوبات والقيود الخارجية، من الارتقاء بمؤشرات الإنتاج والتصدير وتطوير الطاقات في هذا القطاع، بالاعتماد على القدرات الداخلية، والإدارة الميدانية، وتخصص الكوادر البشرية، مسجلة أرقامًا قياسية جديدة.
وبرزت أولى مؤشرات هذا المسار التصاعدي في شهر ديسمبر ٢٠٢٤، عندما أعلن وزير النفط عن تحطيم الرقم القياسي لصادرات النفط الإيراني خلال عشر سنوات، حيث أكد محسن باك نجاد أن هذا الإنجاز جاء نتيجة حزمة من التدابير الهادفة لتحييد العقوبات، والجهود المتواصلة ليلًا ونهارًا من قبل العاملين في صناعة النفط.
وفي مواصلة هذا المسار، سجلت الشركة الوطنية الإيرانية للنفط خلال ١٧٥ يومًا الأولى من عمل الحكومة الرابعة عشرة أداءً لافتًا، إذ ارتفع إنتاج النفط في البلاد بمقدار ٧٥ ألف برميل يوميًا. وبالتزامن جرى تحطيم الرقم القياسي للإنتاج اليومي من الغاز الخام بتسجيل ١/١٠٦ مليون متر مكعب يوميًا؛ وهو رقم يُعدّ غير مسبوق في تاريخ صناعة الغاز الإيرانية.
وبحسب التقرير الشهري لمنظمة الدول المصدّرة للنفط "أوبك" الصادر في فبراير ٢٠٢٤، ارتفع إنتاج النفط الإيراني بمقدار ٣٤ ألف برميل ليصل إلى ٣ ملايين و٣٠٨ آلاف برميل يوميًا. وقد ثبّت هذا الارتفاع موقع إيران بوصفها ثالث أكبر منتج للنفط في أوبك بعد السعودية والعراق.
واستمر الاتجاه التصاعدي للإنتاج بوتيرة أسرع خلال عام ٢٠٢٥؛ ففي أبريل ٢٠٢٥ أعلن المدير العام للشركة الوطنية للنفط عن زيادة بنسبة ٧٪ في إنتاج النفط خلال الحكومة الرابعة عشرة. وبلغ هذا المسار ذروته في أغسطس ٢٠٢٥؛ حيث أظهرت بيانات معهد «فورتكسا» الدولي أن متوسط صادرات النفط الخام الإيراني بلغ ١/٨ مليون برميل يوميًا، وهو أعلى مستوى في تاريخ صادرات النفط في البلاد.
وفي سبتمبر ٢٠٢٥، سُجّل رقم قياسي جديد في إنتاج النفط الخام، إذ وصل إنتاج البلاد إلى أعلى مستوياته خلال سبع سنوات ونصف؛ وأرجع المدير العام للشركة الوطنية للنفط هذا النجاح إلى جهود خبراء قطاع النفط وتوافق الإجراءات مع الأهداف الكلية للحكومة الرابعة عشرة.
وأعلن وزير النفط، بتقديمه أرقامًا تجميعية لأداء هذا القطاع، أن صادرات النفط الخام خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام بلغت في المتوسط ٢١ ألف برميل يوميًا أكثر من الفترة المماثلة من العام السابق. ووفقًا له، فقد ارتفع متوسط إنتاج النفط الخام في البلاد خلال عام واحد بأكثر من ١٠٠ ألف برميل يوميًا، كما شهد إنتاج الغاز الخام في قطاع المنبع نموًا يزيد على ٣٠ مليون متر مكعب يوميًا.
وفي مجال بناء الطاقات، ارتفعت القدرة الإنتاجية للنفط الخام في البلاد بمتوسط ١٢٧ ألف برميل يوميًا، وفي قطاع التصدير أظهرت مبيعات النفط خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام زيادة شهرية بنحو ٦٣٠ ألف برميل مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي؛ وهي أرقام تؤكد، بحسب وزير النفط، عدم وجود مشكلة في بيع النفط الإيراني.
وفي قطاع الغاز، أدى حقل بارس الجنوبي الغازي المشترك دورًا محوريًا في تسجيل هذه الإنجازات. ففي فبراير ٢٠٢٦ بلغ حجم السحب اليومي من الغاز من هذا الحقل ٧٢٧ مليون متر مكعب. وبالتزامن، جرى إنشاء قدرة جديدة للسحب اليومي بمقدار ٢٥ مليون متر مكعب، ومن المتوقع أن ترتفع هذه القدرة إلى ٣٠ مليون متر مكعب يوميًا مع تشغيل الآبار الجديدة حتى نهاية العام.
وتُظهر مجمل هذه الأرقام والإنجازات أن صناعة النفط والغاز في إيران خلال الحكومة الرابعة عشرة دخلت مرحلة جديدة من النموّ المستدام، وتعزيز القدرة على الصمود، وترسيخ الدور الاستراتيجي في الاقتصاد الوطني؛ وهو مسار اعتمد على المعرفة الفنية المحلية والإدارة التشغيلية، ونجح في الارتقاء المتزامن بالإنتاج والتصدير وبناء الطاقات إلى مستويات غير مسبوقة.

الشركة الوطنية للنفط سجلت خلال ١٧٥ يومًا الأولى من عمل الحكومة الرابعة عشرة أداءً لافتًا

تزامناً مع ذكرى عشرة الفجر المباركة

رئيس الجمهورية يرعى مراسم تدشين مشاريع غازية في البلاد

رعى رئيس الجمهورية، أمس الإثنين، مراسم افتتاح وتشغيل مشاريع وزارة النفط، بما في ذلك المشاريع المنفذة في مجال جمع غازات الشعلة بهدف منع هدر الغازات.
وتم تدشين مشروع حقل توس الغازي ومحطة تجميع وضغط الغاز المصاحب في دهلران بمحافظة إيلام (غرب البلاد) عبر الإنترنت برعاية رئيس الجمهورية، بالتزامن مع ذكرى أيام عشرة الفجر المباركة (الذكرى الـ٤٧ لإنتصار الثورة الإسلامية في إيران). وقال الرئيس مسعود بزشكيان خلال هذه المراسم: ستستخدم عائدات جمع غازات الشعلة في تنمية وازدهار تلك المناطق التي تقع فيها هذه المشاريع.
وأضاف: من غير المقبول حرق ٥ ملايين متر مكعب من الغاز يومياً، أي ما يعادل ١٧ مليون دولار، بينما يمكن استخدام هذا المبلغ للقيام بالكثير من العمل من أجل تنمية البلاد وتقدمها وحل المشاكل. يذكر أن حقل توس الغازي يقع على بُعد ١٠٠ كيلومتر شمال شرق مشهد (شمال شرق البلاد)، وقد تم تطويره باستثمار قدره ١٢٠ مليون يورو. كما تم بناء محطة تجميع وضغط الغاز المصاحب في دهلران، والتي تقع على بُعد ٤٠ كيلومترا جنوب غرب دهلران بمحافظة إيلام (غرب البلاد)، بهدف جمع ومعالجة الغازات المصاحبة.

حل مشكلة الغاز في شمال غرب البلاد

من جانبه، صرح وزير النفط: بعد النفط، وضع تطوير حقل غاز توس على جدول الأعمال لحل هذه المشكلة، وبالتوازي مع ذلك، وضع المرحلة الثانية من تخزين الغاز الطبيعي في خزان شوريجة على جدول الأعمال.
وقال محسن باك نجاد، خلال المراسم: بسبب موجة البرد، سيزداد استهلاك الأسر في شمال وشمال غرب البلاد، وسيواجه نظام توزيع الغاز انخفاضًا ملحوظًا في الضغط. وأضاف: في الواقع، تُعدّ المناطق النائية في شمال غرب البلاد من نقاط الضعف في الشبكة، مما يُسبب مشاكل في استدامة إمدادات الغاز. وصرح: بعد النفط، أدرج تطوير حقل غاز توس على جدول الأعمال لحل هذه المشكلة، وبالتوازي مع ذلك، أدرجت المرحلة الثانية من تخزين الغاز الطبيعي في خزان شريجة على جدول الأعمال.

قدرة محطات الطاقة المتجددة تتجاوز الـ٤٢٠٠ ميغاواط

إلى ذلك، قال رئيس منظمة الطاقة المتجددة وكفاءة الكهرباء الإيرانية "ساتبا": تجاوزت قدرة محطات الطاقة المتجددة في البلاد حاجز ٤٢٠٠ ميغاواط. وأضاف محسن طرزطلب، الإثنين، في حفل تدشين محطات الطاقة المتجددة بقدرة ٧٥٠ ميغاواطاً، والذي أقيم بحضور رئيس الجمهورية: اليوم، ستتم إضافة ٧٥٠ ميغاواطاً من القدرة الجديدة إلى القدرة السابقة. وتابع: بفضل الله ودعم رئيس الجمهورية، سنتجاوز اليوم حاجز ٤٢٠٠ ميغاواط.
وأعرب طرزطلب عن أمله في أن تصل هذه القدرة إلى ٥٢٠٠ ميغاواط بحلول نهاية هذا العام. وأشار إلى أن هذه القدرة ستصل إلى ٧٦٠٠ ميغاواط بحلول أوائل الصيف و١١٠٠٠ ميغاواط بحلول نهاية الصيف. وقال رئيس منظمة الطاقة المتجددة وكفاءة الكهرباء: إن المشاريع التي تم افتتاحها تقع في ١٤٨ موقعاً في البلاد، وتشارك ٢٤ محافظة في تنفيذ هذه المشاريع واسعة النطاق. كما شاركت ٣١ مقاطعة في تنفيذ مشاريع صغيرة النطاق، منها حوالي ٣٠ ميغاواطاً من أصل ٧٥٠ ميغاواطاً. وأضاف: تم إصدار ١١٦ ألف تصريح للمتقدمين. وتابع: من بين هذه الـ٧٥٠ ميغاواطاً، تم استثمار ٣٩٤ ميغاواطاً من قبل القطاع الخاص واستثمر صندوق التنمية الوطني ٣٥٦ ميغاواط.